مركز قطر للتطوير المهني
QATAR CAREER DEVELOPMENT CENTER

عضو في مؤسسة قطر
Member of Qatar Foundation

ملخص التوصيات

لقاء شركاء التوجيه المهني لعام ٢٠٢٢

"دفع عجلة التنمية البشرية عبر التوجيه المهني وفقًا لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠"

نظّمه:

مركز قطر للتطوير المهني

بالشراكة مع:

دولة قطر
وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي

منظمة العمل الدولية

مؤسسة قطر
Qatar Foundation

مقدّمة

على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية بذلت دولة قطر جهودًا حثيثة من أجل إرساء دعائم المنظومة الوطنية للتوجيه والتطوير المهني والارتقاء بها على كافة الأصعدة، وذلك لعلمها التام بأن تطوير هذه المنظومة من شأنه أن يسهم في تعظيم فوائد مخرجات التعليم وربطها، ليس فقط باحتياجات سوق العمل، بل أيضًا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي عبرت عنها رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

وبناءً على ذلك، وبالاعتماد على دور التوجيه والتطوير المهني في تعزيز استراتيجية انتقال دولة قطر من مرحلة الاعتماد على الاقتصاد القائم على النفط والغاز إلى مرحلة الاعتماد على اقتصاد قائم على المعرفة، فقد قام مركز قطر للتطوير المهني، عضو مؤسسة قطر، بتنظيم ثلاث نسخ سابقة من "لقاء شركاء التوجيه المهني"، والذي يمكن اعتباره جزءًا لا يتجزّأ من منظومة التطوير المهني المتنامية في الدولة. ودرجت العادة على تنظيم هذا اللقاء مرة كل سنتين، ليكون بمثابة منصة متعددة الأطراف تجمع مختلف المؤسسات المعنية بالتوجيه والتطوير المهني في دولة قطر، بهدف بحث سبل تعزيز التعاون والإبداع وتبادل المعارف والخبرات والاستفادة من نتائج البحوث والدراسات المرتبطة بمجالات التوجيه والتطوير المهني. ومن خلال فعاليات كل لقاء من تلك اللقاءات يجري التوصل إلى توصيات عملية يساعد تطبيقها على إحداث قفزات نوعية تسهم بدورها في تطوير برامج وخدمات التوجيه والتطوير المهني.

وكامتداد لتلك السلسلة الثرية من اللقاءات، نظم مركز قطر للتطوير المهني في ١٨ يناير ٢٠٢١ الدورة الرابعة من لقاء شركاء التوجيه المهني، وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، ومكتب مشروع منظمة العمل الدولية في دولة قطر، وقطاع التعليم العالي في مؤسسة قطر.

فيما يلي نقدم تلخيصًا للوضع الراهن للتوجيه والتطوير المهني في دولة قطر، يليه توضيح مختصر للمحاور الرئيسية للقاء هذا العام والتي تعكس تحديات عملية تطوير منظومة التوجيه والتطوير المهني على المستوى الوطني وعلى مستوى قطاعي التعليم وسوق العمل، بالإضافة إلى مستوى مؤسسات الأعمال في القطاعات الإنتاجية المختلفة. وبناءً على دراسة وتحليل هذه التحديات من خلال سبع مجموعات عمل انعقدت خلال اللقاء، سيتم استعراض أهم توصيات لقاء هذا العام، بالإضافة إلى خطة عملية لتنفيذ تلك التوصيات.

الوضع الحالي للتوجيه والتطوير المهني في دولـــة

وفقًا لأفضل الممارسات الدولية والدراسات والبحوث التطبيقية المرتبطة بتنمية رأس المال البشرى بصورة خاصة، وبمتطلبات التنمية المستدامة بصفة عامة، يمكن القول بأن منظومات التوجيه والتطوير المهني لا تؤدى دورها المحوري إلا من خلال استجابتها الفعّالة للعديد من التحديات الهيكلية والعملية المرتبطة بكيفية تعظيم دورها المناط بها. وقد تجلى ذلك بوضوح تام عبر استجابة العديد من نظم التوجيه والتطوير المهني لمجموعة من التحديات الآنية والمستقبلية النابعة من التطورات التكنولوجية المتسارعة وآثار جائحة كوفيد-١٩. وبالطبع، فإن الوضع في دولة قطر لم يكن استثناءً، فعلى سبيل المثال، شهد عام ٢٠١٨ انعقاد الدورة الثالثة من لقاء شركاء التوجيه المهني، وحُددت خلاله العديد من التحديات التي تم التعامل معها بفاعلية وكفاءة. وقد ساعد ذلك بدوره على إحراز تقدم ملحوظ في نوعية وكمية برامج وخدمات التوجيه والتطوير المهني في مختلف قطاعات الدولة. لكن وعلى الرغم من ذلك، لا بد من القول بأن عملية تطوير منظومة التوجيه والتطوير المهني في دولة قطر ما زالت تواجه تحديات على المستوى الوطني وعلى مستوى قطاعات التعليم والتدريب وسوق العمل وغيرها. فعلى سبيل المثال، مازالت هناك حاجة إلى إنشاء جهة مركزية تضطلع بمسؤولية تنظيم قطاع التوجيه المهني وتضمن الاتّساق بين البرامج التعليمية والمتطلبات التنمويّة للقوى العاملة الوطنية في دولة قطر. وكذلك، ما زالت هناك حاجة ماسة لمراجعة وتطوير مهارات إدارة الحياة المهنية على مستوى قطاعي التعليم وسوق العمل، وبصفة خاصة على مستوى التعليم العام والعالي وبرامج تنمية رأس المال البشرى الوطني. كما توجد تحديات أيضًا تتعلق بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات التوجيه والتطوير المهني بهدف تحقيق أقصى استفادة من برامج وخدمات التوجيه والتطوير المهني.

وكتوضيح لأهمية دور شركاء التوجيه المهني في معالجة التحديات المشار إليها أعلاه، يمكن القول بأن دولة قطر تتمتع ببنية تحتية تقنية رفيعة المستوى يمكن تسخيرها لتعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة لإنشاء منظومة تطوير مهني فاعلة وشاملة. وتمتلك حاليًا بعض المؤسسات العامة والخاصة في دولة قطر بالفعل منظومات مشابهة لإدارة القوى العاملة تؤهّل موظّفيها لتحقيق أهداف المؤسسات والدولة، كما تتيح لهم أيضًا بلوغ طموحاتهم واحتياجاتهم المهنية والشخصية. فتقدّم هذه المنظومات، على سبيل المثال، البرامج والمنح التعليميّة لخريجي المدارس الثانوية والجامعات، كما تنظّم الزيارات والفعاليات المختلفة، وتقدم معلومات عن الفرص المتاحة، وتوفر النصائح المهنية عبر منصّاتها الافتراضية. ولمّا كانت معظم القطاعات تمتلك لجانها الخاصة المعنيّة بالشؤون المهنية والمنح الدراسية، يصبح من الممكن تجميع هذه الخبرات لتشكيل رؤية وطنية مركزية وشاملة للتطوير المهني، تؤدي إلى إضفاء طابع مهني احترافي على خدمات وعمليات التطوير المهني الخاصّة بدولة قطر، بالإضافة إلى بناء رأس مال بشري مختص بالتطوير المهني في سائر أرجاء المنظومة التعليمية.

لمحـــة عامة حول "لقاء شركاء التوجيه المهني لعـــام ٢٠٢٢

تحت عنوان "دفع عجلة التنمية البشرية عبر التوجيه المهني وفقًا لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠"، شهد لقاء هذا العام مناقشة عددًا من التحديات والفرص الاستراتيجية والمرحلية المرتبطة بقضايا التوجيه المهني على المستوى الوطني وعلى مستوى قطاع التعليم والتدريب وقطاع سوق العمل. وقد جرت دراسة وتحليل تلك الفرص والتحديات من قبل سبع مجموعات عمل متخصصة، وذلك وفقًا للمعطيات المحلية لدولة قطر، وعلى ضوء أفضل الممارسات الدولية ذات الصلة. وبناءً على ذلك، فقد تمت بلورة مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز سياسات وممارسات التطوير المهني في قطر من خلال تطوير منظومة الإرشاد والتوجيه المهني وتفعيل دورها في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية البشرية، باعتبارها الركيزة الأولى لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. كما وضعت خطة عمل لتنفيذ هذه التوصيات على جميع المستويات تضمنت الخطوات الأساسية التالية:

- مواءمة سياسات واستراتيجيات التطوير المهني الحالية والمستقبلية لضمان اتساقها مع أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.
- تحسين نوعية خدمات التطوير المهني وتيسير الوصول إليها من خلال توظيف الأدوات التقنية الحديثة.
- تعزيز قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الاندماج والانتقال من مرحلة التعليم الثانوي إلى مراحل التعليم العالي والتوظيف.
- تبسيط وإثراء وإعادة تنظيم منهجيات تقديم خدمات التطوير المهني بدءًا من مرحلة الروضة وحتى الصف الثاني عشر، باعتبار هذه الخدمات المبكرة تشكّل أساسًا صلبًا يُبنى عليه المزيد من التعلم والتطور العملي لاحقًا في الحياة.
- تعزيز عملية تطوير الكفاءات لدى الطلاب في مراحل التعليم العالي، وصقل مهارات قابلية التوظيف لدى الخريجين.
- تحديد الفجوات بين المهارات المتاحة والاحتياجات المستقبلية لسوق العمل، وتأمين فرص تطوير الكفاءات وتنمية المهارات لدى القوى العاملة.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة عن سوق العمل لتمكين الاستشراف المبكر لأي تغيرات في العرض والطلب على المهارات المهنية، والاستجابة المثلى لهذه التغيرات عبر المنظومات التعليمية والتدريبية.

ملخص

التوصيات

فيما يلي ملخّص للتوصيات الصادرة عن مجموعات العمل المتخصصة التي انعقدت ضمن "لقاء شركاء التوجيه المهني لعام ٢٠٢٢" وجمعت أبرز الخبراء المحليين والدوليين من أجل النقاش والتأمل النقدي في الأدلة التجريبية والموضوعية المتوفرة بهدف الوصول إلى حلول تعالج قضايا التوجيه المهني على المستوى الوطني وعلى مستوى قطاعي التعليم وسوق العمل.

أ) التوصيات المتعلقة بمعالجة قضايا التوجيه المهني على المستوى الوطني

- وضع سياسات واستراتيجيات للتطوير المهني على المستوى الوطني ودمجها بالسياسات والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بتنمية رأس المال البشري.
- إنشاء سلطة مركزية أو لجنة فنية رفيعة المستوى من مختلف الجهات المعنية تختص بتنظيم عمليات التطوير المهني، وتفعيل منظومة تطوير مهني شاملة بما يتماشى مع أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.
- تعزيز منظومة التطوير المهني الحالية، بتحسين مستويات الممارسة والاستثمار في التطوير الفني والمهني، وعبر توسيع نطاق خدمات التطوير المهني مدى الحياة بما يدعم التعليم الرسمي، من خلال الدورات التعليمية والتدريبية والتعلم في مكان العمل.
- استخدام التقنيات الحديثة في تقديم خدمات التطوير المهني عبر وسائل ومنصات متعددة بهدف إنشاء نظام يحتوي على معلومات محدثة عن سوق العمل على المستوى الوطني، ما يتيح تجميع ودراسة بيانات الفرص والاحتياجات المهنية بشكل مركزي.

ملخص

جـدول التوصيـات

ب) التوصيات المتعلقة بمعالجة قضايا التوجيه المهني في قطاع التعليم

- توسيع وتحسين برامج الانتقال الناجح من النظام التعليمي إلى سوق العمل، وخدمات التطوير المهني المصممة وفق احتياجات الأفراد، لإفادة شريحة أكبر من الطلاب. والعمل على ترسيخ المساواة في الوصول لفرص العمل بما يخدم الأشخاص من ذوي الإعاقة.
- زيادة أوجه التعاون بين قطاع التعليم وسوق العمل عبر تصميم برامج تدريبية موجهة لطلاب المدارس الثانوية، وتزويد أولياء الأمور بما يلزم من أحدث المعلومات حول التعليم وسوق العمل واتجاهاتهما المستقبلية، لتحسين متابعة وانخراط أولياء الأمور في تطوّر المسار المهني لأبنائهم.
- تضمين عمليات بناء الكفاءة والاستعداد المهني في المراحل الدراسية من المدرسة إلى التعليم العالي، ومشاركة أفضل ممارسات الاستعداد المهني مع أصحاب العمل، وتعريف قطاع التعليم العالي وأصحاب العمل بالاحتياجات الحالية والمستقبلية للحياة المهنية.

ج) التوصيات المتعلقة بمعالجة قضايا سوق العمل

- رفع مستوى التنسيق بمختلف أنواعه بين قطاعي التعليم وسوق العمل لمعالجة النقص في الكفاءات المطلوبة في سوق العمل، وتوفير المعلومات حول فرص التوظيف المتاحة، مع تحفيز القوى العاملة الحالية على الاستفادة من فرص التطوير المهني القائمة على البحث العلمي والمضمونة الجودة.
- تدريب وتأهيل المزيد من العاملين في مجال التطوير المهني والمعلمين لتقديم البرامج والخدمات الواجب تقديمها من قبلهم، وتوفير منح دراسيّة للمواطنين القطريين الراغبين بالتخصّص في مجال التطوير المهني لتأهيلهم للعمل في هذا المجال.
- تشجيع الهيئات التعليمية الموجودة في دولة قطر على إجراء أبحاث علمية متعددة التخصصات بهدف توفير إرشاد علمي قائم على الأدلة يوجّه عمليّة صنع القرار والاستثمار في مجال التطوير المهني مستقبلًا.

تسلط الجداول التالية الضوء على التوصيات الصادرة عن «لقاء شركاء التوجيه المهني لعام ٢٠٢٢» بشكل أكثر تفصيلا على المستوى الوطني وعلى مستوى قطاعي التعليم وسوق العمل، كما تستعرض خطة العمل المتفق عليها والخطوات المطلوبة لضمان تنفيذ تلك التوصيات.

١. قضايا التوجيه المهني على المستوى الوطني	التوصيات	الإجراءات	المسؤوليات	
			الجهة المسؤولة	الشركاء
١.١ إنشاء شبكة وطنية ذات تأثير حقيقي تشمل كافة الشركاء مع وضع آليات لتطوير التعاون بينهم، وذلك بهدف تعزيز دور التوجيه المهني في دولة قطر على الصعيدين الاستراتيجي والعملي.	١.١.١ تكوين هيكل تمثيلي مستدام يجمع المختصين والهيئات العاملة في مجال التطوير المهني من جميع المستويات في دولة قطر، ضمن كيان واحد، سواء مؤسسة أو منظمة أو لجنة، يندرج نهايةً في إطار إحدى مؤسسات صنع القرار الحكومية.	١.١.١.١ وضع خارطة طريق مستدامة لبناء نهج وطني شامل للتطوير المهني في دولة قطر واعتمادها من صناع السياسات على المستوى الوطني. ٢.١.١.١ مواصلة البناء على الجهود السابقة لبناء منظومة متكاملة ومتماسكة للتطوير المهني في قطر بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. ٣.١.١.١ إتمام العمل على الإطار الوطني للتوجيه المهني بالاعتماد على الخبرات الدولية مع مراعاة السياق المحلي واحتياجاته. ٤.١.١.١ توسيع نطاق العمل الرئيسي لـ "لقاء شركاء التوجيه المهني" زمنيًا ليصبح على مدار العام، مع وضع خطة عمل لتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللقاء، ومتابعة تقدّمها مع الشركاء على المستوى الوطني.	• مؤسسة قطر • مركز قطر للتطوير المهني • السكرتارية العامة لمجلس الوزراء • وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي • وزارة العمل • ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي • وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة • وزارة المواصلات والاتصالات	• وزارة المالية • جهاز التخطيط والإحصاء • وزارة الرياضة والشباب • وزارة البيئة والتغير المناخي • جامعة حمد بن خليفة • جامعة قطر • الجامعات الشريكة لمؤسسة قطر • المؤسسات الجامعية الأكاديمية الأخرى • غرفة قطر • الهيئة التوجيهية للنفط والغاز • القطاع المصرفي • بنك قطر للتنمية • لجان تمثيلية عن الطلاب وأولياء الأمور
٢.١ الحرص على متابعة معالجة القضايا الاستراتيجية والعملية المتعلقة بتطوير سياسات واستراتيجيات تُعنى بالتوجيه المهني، وضمان اتساقها مع الركيزة الأولى لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ألا وهي تنمية رأس المال البشري في الدولة.	١.٢.١ وضع سياسات جديدة على المستوى الوطني تيسّر توسيع وإنفاذ الخطط المتعلقة بالتطوير المهني في قطر.	٢.١.٢.١ تحديد وتقييم ودمج أقسام التطوير المهني في الاستراتيجيات الحالية المنظمة للعمل بين مختلف القطاعات أو تضمين ممارسات التطوير المهني في المبادرات القائمة في قطاع التعليم أو سوق العمل. ٣.١.٢.١ وضع وتفعيل إطار عمل ينظم عملية تأهيل الممارسين المهنيين كجزء من المنظومة المتكاملة للتطوير المهني. ٤.١.٢.١ مراجعة وتعزيز برامج وخدمات التطوير المهني المعتمدة في كل قطّاع. ٥.١.٢.١ إجراء عملية مراجعة وتقييم وتحسين لممارسات التوجيه المهني والتقني ترتكز على أساس التعلم مدى الحياة بما يعزز التعليم الرسمي، وذلك عبر الدورات التعليمية والتدريبية والتعلم في مكان العمل. ٦.١.٢.١ إجراء الأبحاث القائمة على الاحتياجات، وذلك لمواصلة بناء منظومة التوجيه المهني في دولة قطر بالاستناد إلى أسس علمية مدعومة بالأدلة.		
٣.١ تسخير الخبرات المكتسبة خلال العامين الماضيين في ظل تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ من أجل تعزيز تقديم خدمات التوجيه المهني عبر وسائل ومنصات متعددة.	١.٣.١ تعزيز أوجه التعاون بين الجهات الفاعلة والشركاء لضمان إرساء رؤية استراتيجية واضحة، والاتفاق على حجم الدعم المقدم على مستوى القيادات، وكذلك تحديد المسار الاستراتيجي لتطوير عملية تقديم خدمات التطوير المهني عبر وسائل ومنصات متعددة على المستوى الوطني، مع الأخذ بالاعتبار سبل الاستفادة من الإمكانات التكنولوجية المتاحة.	٢.١.٣.١ وضع خطة متكاملة لتطوير عملية تقديم خدمات التطوير المهني عبر وسائل ومنصات متعددة، بحيث تتضمن الخطة مجموعة شاملة من العناصر الأساسية في تنمية التطوير المهني: كآليات تقييم الوضع الحالي، وربط عملية تصميم واستخدام خدمات التطوير المهني عبر مختلف الوسائل والمنصات بآليات مراقبة وتقييم احتياجات المستفيدين، وإدماج الموارد والخدمات الجديدة مع تلك المتوفرة مسبقًا واستثمارها، وتدريب الأطقم المسؤولة، وإجراء اختبارات تجريبية، ووضع آليات للتقييم المستمر وجمع البيانات ومراقبتها. ٣.١.٣.١ إنشاء منصة تطوير مهني موحدة على مستوى الدولة، تسهّل الوصول لكافة المعلومات المتوفرة حول الفرص التعليمية والمهنية وسوق العمل، لتجنب تشتيت أو هدر الموارد والخدمات. ٤.١.٣.١ إنشاء نظام يحتوي على معلومات محدثة عن سوق العمل على المستوى الوطني يتيح تجميع بيانات الفرص والاحتياجات المهنية بشكل مركزي.		

ملخص جدول التوصيات

٢. قضايا التوجيه المهني على مستوى قطاع التعليم		التوصيات		الإجراءات		المسؤوليات	
						الجهة المسؤولة	الشركاء
٢.١ دعم وتسهيل الانتقال الناجح لذوي الإعاقة من مرحلة التعليم الثانوي إلى الحياة المهنية، والحفاظ على التقدم الذي حققه مركز قطر للتطوير المهني نحو تنفيذ بعض توصيات لقاء عام ٢٠١٨ المتعلقة بهذه الجزئية.	٢.١.١	توسيع وتحسين برامج الانتقال الناجح من التعليم إلى سوق العمل، وخدمات التطوير المهني المصممة وفق احتياجات الأفراد لإفادة شريحة أكبر من الطلاب.	٢.١.١.١	وضع وتفعيل إطار عمل لمهارات الإدارة المهنية لدعم عملية توظيف الأشخاص من ذوي الإعاقة، وتيسير اندماجهم في النسيج المجتمعي.		• مؤسسة قطر • مركز قطر للتطوير المهني • وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي • وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة	• وحدة الشمول والرفاهية بقسم التعليم والابتكار في قطاع التعليم ما بعد الجامعي بمؤسسة قطر • أكاديمية العوسج • مركز التعلّم • أكاديمية ريناد • مدارس مؤسسة قطر • المدارس الحكومية المتخصصة • المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي • مركز الشفلّح • مركز مدى • مركز تنمية الطفل • مدرسة قطاف التخصصية للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة • وزارة الصحة العامة • الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة • الجمعية القطرية للتوحد • مركز قطر الاجتماعي والثقافي للمكفوفين • المركز القطري الثقافي الاجتماعي للصم • بيست باديز – قطر • آباء ذوي التوحّد • وزارة الداخلية • ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي
			٢.١.١.٢	متابعة تطوير وتجريب برنامج مهارات الاستعداد المهني، وتطبيقه على شريحة أكبر من المدارس في دولة قطر.			
			٢.١.١.٣	تدريب المزيد من المعلمين والمرشدين المهنيين في المدارس والعاملين في مجال الخدمات الداعمة في قطاع التعليم على تطبيق برامج تطوير مهني تتسم بالشمولية.			
	٢.١.٢	العمل على ترسيخ المساواة في الوصول للفرص بما يخدم الأشخاص من ذوي الإعاقة، وتحديدًا الأشخاص المتنوعين عصبيًا، أو الذين يواجهون إعاقات ذهنية.	٢.١.٢.١	تعزيز التعاون بين مركز قطر للتطوير المهني وشركائه المجتمعيين والعاملين في المجال المهني لدعم عمليات صنع القرار، والاستعداد، والانتقال إلى سوق العمل، وغيرها من القضايا المهنية.			
			٢.١.٢.٢	البناء على نتائج الأبحاث المتوفرة حاليًا حول التطوير المهني وتوظيف ذوي الإعاقة، مع التركيز على تيسير دخول الأشخاص المتنوعين عصبيًا أو ذوي الإعاقات الذهنية إلى سوق العمل ووصولهم إلى الخدمات والفرص المتاحة.			
			٢.١.٢.٣	تقديم خدمات وبرامج مصممة خصيصًا لتمكين أولياء أمور وأسر ذوي الإعاقة من التعامل مع ظروف أكثر ملاءمة، بما يخدم إرساء مبدأ المساواة في الفرص وتيسير اندماجهم هؤلاء الأشخاص في المجتمع.			
٢.٢ تعزيز التطوير المهني في المدارس لتهيئة الطلاب لمتابعة الحياة الأكاديمية والمهنية المستقبلية.	٢.٢.١	تيسير عملية توسيع نطاق خدمات التوجيه المهني وتوفيرها في المدارس من مرحلة رياض الأطفال وحتى نهاية التعليم الثانوي، بدلا من اقتصارها على المرحلة الثانوية فقط.	٢.٢.١.١	العمل على وضع إطار عمل للتطوير المهني من مرحلة رياض الأطفال وحتى نهاية التعليم الثانوي.		• وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي • مؤسسة قطر • مركز قطر للتطوير المهني	• قطاعات مختلفة • شركاء أساسيين في المجال • لجان تمثيلية عن الطلاب وأولياء الأمور
			٢.٢.١.٢	إجراء عملية مراجعة وتقييم لتحسين برامج التوجيه المهني التي يوفرها الشركاء للطلاب في مرحلة رياض الأطفال وحتى نهاية التعليم الثانوي.			
			٢.٢.١.٣	وضع إطار عمل لتأهيل المرشدين المهنيين في المدارس، وتفعيل دوره في توفير تدريب وتطوير مهني معتمد من خلال الهيئات التعليمية الموجودة في دولة قطر.			
			٢.٢.١.٤	تصميم برامج مخصصة لإعداد أولياء الأمور كمدربين مهنيين، وتشجيعهم على لعب دورٍ نشط في عملية التطور المهني لأبنائهم.			
٢.٣ توفير المزيد من فرص العمل لخريجي التعليم العالي المتضررين من آثار جائحة كوفيد-١٩.	٢.٣.١	فتح قنوات التواصل بين أصحاب العمل وقطاع التعليم العالي لتوجيه عمليات بناء الكفاءات والاستعداد المهني من أجل تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للحياة المهنية.	٢.٣.١.١	التعاون مع الشركاء الرئيسيين على تنفيذ برنامج مهارات الاستعداد المهني، والذي جرى العمل على توسيعه مؤخرًا ليشمل طلاب الجامعات والمدارس الثانوية.		• مؤسسة قطر • مركز قطر للتطوير المهني • وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي	• مؤسسة إنجاز قطر • قطاعات مختلفة • لجان التقطير • الهيئة التوجيهية للنفط والغاز • القطاع المصرفي • غرفة قطر • جامعة حمد بن خليفة • جامعة قطر • الجامعات الشريكة لمؤسسة قطر • المؤسسات الجامعية الأكاديمية الأخرى • لجان تمثيلية عن الطلاب وأولياء الأمور
			٢.٣.١.٢	سد الفجوة بين متطلبات الدخول للحياة العملية وبين ما يملكه الخريجون من مهارات عبر الاستجابة الفاعلة لاحتياجات أصحاب العمل من خلال مناهج التعليم العالي.			
			٢.٣.١.٣	إدخال عمليات بناء الكفاءات والاستعداد المهني إلى مقررات التعليم ما قبل الجامعي.			
			٢.٣.١.٤	تبادل الخبرات بين أصحاب العمل وهيئات التعليم العالي بخصوص الاحتياجات الحالية والمستقبلية للحياة المهنية.			
			٢.٣.١.٥	حث أصحاب العمل على تبادل الخبرات ومشاركة برامج الاستعداد المهني المعتمدة حاليًا لديهم.			

ملخص جدول التوصيات

٣. قضايا التوجيه المهني على مستوى سوق العمل	التوصيات	الإجراءات	المسؤوليات	
			الجهة المسؤولة	الشركاء
١.٣ توجيه عملية تنقل القوى العاملة داخل سوق العمل وتعزيز مهاراتها وفق التغيرات التي تطرأ على سوق العمل.	١.١.٣ جمع الأدلة لسد الفجوات الحالية بين المهارات المطلوبة حاليًا والمتطلبات المستقبلية لسوق العمل، بهدف دعم تنقل القوى العاملة داخل سوق العمل وتعزيز مهاراتها.	١.١.١.٣ تحفيز الباحثين على الاهتمام بصقل وتعزيز مهاراتهم واكتساب مهارات جديدة تساعد في تطوير استجابتهم للتغيرات في متطلبات الحياة المهنية. ٢.١.١.٣ الرصد المبكر لاحتياجات سوق العمل من أجل تمكين الجهات التعليمية والتدريبية من الاستجابة السريعة لها.	• مؤسسة قطر • مركز قطر للتطوير المهني • وزارة العمل • وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي • ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي • وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة • وزارة المواصلات والاتصالات	• جهاز التخطيط والإحصاء • معهد قطر لبحوث الحوسبة • وزارة البيئة والتغير المناخي • جامعة حمد بن خليفة • جامعة قطر • الجامعات الشريكة لمؤسسة قطر • المؤسسات الجامعية الأكاديمية الأخرى • غرفة قطر • الهيئة التوجيهية للنفط والغاز • القطاع المصرفي • بنك قطر للتنمية • لجان تمثيلية عن الطلاب وأولياء الأمور • منظمة العمل الدولية
٢.٣ تمكين وتشجيع الحوار وتوحيد الجهود المتفرقة لسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في الدولة، في ضوء الوعي المتزايد بأهمية التطوير المهني وانعكاساته على دولة قطر.	١.٢.٣ الاستفادة من المعلومات المتاحة حول سوق العمل في تطوير آليات للتنبؤ والاستجابة السريعة من خلال التعليم والتدريب، للموازنة بين العرض والطلب في المهارات.	١.١.٢.٣ دمج الأنظمة المعلوماتية الخاصة بسوق العمل في قطر، بحسب كل قطاع، لتوفير المعلومات اللازمة والكافية عن الحاضر والمستقبل، من أجل دعم عملية تحليل السياسات وصنع القرارات. ٢.١.٢.٣ جمع وتحليل البيانات الحالية المحدثة عن سوق العمل، وإتاحتها لكل الأطراف والشركاء. ٣.١.٢.٣ تعزيز التواصل بين القطّاع الخاص وقطاع التعليم العالي عبر المجالس الاستشارية. ٤.١.٢.٣ مراجعة أفضل الممارسات على المستوى الدولي في مجال أنظمة المعلومات وجمعها وتحديد المناسب منها للتطبيق ضمن سوق العمل في دولة قطر. ٥.١.٢.٣ وضع أُطر عمل لتنظيم عمليات ضمان الجودة في مجال التدريب على المهارات والتطوير المهني. ٦.١.٢.٣ تعزيز انخراط الشركاء في القطاع الخاص والوزارات ومراكز الأبحاث والهيئات التعليمية، في مناقشة القضايا والتحديات، واقتراح خطوات مستقبلية لمواجهتها.		